استعراض الاتفاق العالمي

من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

الاجتماع التشاوري مع أصحاب المصلحة

23 شباط/فبراير 2021

عرض نتائج الحوار مع أصحاب المصلحة المتعددين حول عملية المراجعة الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة
السيدة سارة سلمان
الإسكوا

صباح الخير،

سأعرض في مداخلتي سريعاً لأبرز نتائج الحوار مع أصحاب المصلحة المتعددين والذي عقدته الإسكوا مع المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية، يومي ٢٧ أكتوبر ٣ نوفمبر ٢٠٢٠ في إطار الجهود المبذولة لإجراء استعراض إقليمي حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.

وقد جاء هذا الحوار تماشيًا مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي والتي تدعو إلى نهج شامل للمجتمع في متابعة ومراجعة الاتفاق، ووجهت دعوات لأكثر من 500 شخص من ممثلين عن المجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والمغتربين والسلطات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص وأصحاب العمل والنقابات العمالية ومؤسسات حقوق الانسان الوطنية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

وهدف الحوار إلى تزويد أصحاب المصلحة بلمحة عامة عن عملية مراجعة الاتفاق العالمي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمي، وركزت على عملية المراجعة الإقليمية في المنطقة العربية والعمل الجاري على تحضير تقارير المراجعة الوطنية. وشجع الحوار تبادل التجارب ذات الصلة بتنفيذ الاتفاق ومراجعته على الصعيد الوطني، والبحث في أفضل السبل لضمان المشاركة المثلى لأصحاب المصلحة المعنيين في عملية المراجعة الإقليمية للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

ومن أبرز الملاحظات والنتائج التي صدرت عن هذا الحوار:

- الوعي بالخطر الذي تمثله جائحة كوفيد-19 على الهجرة والمهاجرين، والتحدي الذي تفرضه أمام تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة،

- ضرورة التزام الدول بتنفيذ الاتفاق وتحقيق أهدافه، على الرغم من كون الاتفاق غير ملزم قانوناً، وأهمية رفع قدرات الدول في هذا المجال؛
- الفرصة التي يمثلها الاتفاق العالمي لبناء شراكات حقيقية في مجال حوكمة الهجرة وقضايا المهاجرين؛
- القيمة المضافة لجميع أصحاب المصلحة في إظهار أصوات المهاجرين واحتياجاتهم والعمل على تلبيتها، وضرورة بناء الشراكات والعمل على اعتماد نهج المجتمع بأكمله لمواجهة هذه التحديات؛
- على الرغم من بعض الممارسات القليلة الواعدة، في معظم الدول يبقى إشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ ومراجعة الاتفاق محدود على الصعيد الوطني، وشدد المشاركين على ضرورة إيجاد أطر وآليات مستدامة تضمن إشراك الجميع في مختلف مراحل تنفيذ الاتفاق؛
- لحظ المشاركين عدد من الأوليات فيما يتعلق بالمهاجرين في المنطقة العربية والتي يجب العمل على الاستجابة لها، ومنها توسيع مسارات الهجرة، وإصلاح نظم العمل لحماية العمال المهاجرين وتأمين العمل اللائق لهم، وتمكين المهاجرين من إنشاء جمعيات خاصة بهم بالإضافة إلى الاتحادات العمالية، وتطوير حوكمة رقمية لإدارة الهجرة، وأهمية إدماج المهاجرين ضمن خطط الاستجابة للأزمات والكوارث؛
- شدد المشاركين على أهمية تطوير بيانات الهجرة وإتاحتها، واقترح أن تضم البيانات المهاجرين النظاميين وغير النظاميين للتمكن من الاستجابة بشكل فعال لاحتياجات كل المهاجرين بغض النظر عن وضعهم؛
- ركز المشاركون على ضرورة مكافحة الصور النمطية السلبية للمهاجرين وإدماجهم في مجتمعاتهم المضيفة.
- يبقى الوصول إلى المعلومات والبيانات والوثائق من أبرز التحديات التي يواجهها أصحاب المصلحة في عدد من الدول؛
- غياب التنسيق بين أصحاب المصلحة في مجال الهجرة من التحديات التي تواجهها المنطقة، والحاجة إلى تأسيس أطر تساهم في ضمان التنسيق والشراكة؛

أما فيما يتعلق بعملية المراجعة الإقليمية:

- طلب بعض المشاركون من منظمات الأمم المتحدة توفير المزيد من أرضيات الحوار بين الدول وبين أصحاب المصلحة لتشجيع نهج المجتمع بأكمله؛ كما التركيز على أهمية بناء قدرات أصحاب المصلحة لتمكينهم من لعب دور أكثر فعالية ومن ضمنهم الاتحادات العمالية؛
- طالب المشاركون بضمان تمثيل مختلف أصحاب المصلحة كمتحدثين خلال مؤتمر المراجعة الإقليمية؛
- تمت دعوة جميع أصحاب المصلحة إلى الاطلاع على التقارير الوطنية والوثائق المنشورة على صفحة شبكة الأمم المتحدة للهجرة؛ كما تمت دعوتهم لتحضير ومشاركة تقاريرهم خلال عملية المراجعة وذلك استناداً إلى الورقة الإرشادية التي تمت مشاركتها في هذا الشأن؛
- طلب بعض المشاركين الدعم والإرشاد في كيفية تحضير تقارير المراجعة الموازية لتنفيذ الاتفاق؛
- شجع المنظمون جميع أصحاب المصلحة لتنظيم مراجعات موازية ليتم نشر نتائجها على موقع الشبكة، وتضمينها ضمن نتائج عملية المراجعة الإقليمية؛
- التزم المنظمون ببذل الجهود لضمان أوسع مساحة ممكنة لتمثيل جميع أصحاب المصلحة في عملية المراجعة الإقليمية، كما دعوا المشاركين إلى التواصل مع الشبكات الوطنية للهجرة؛

وبناء على هذا الالتزام، ومنذ تنظيم الحوار، قامت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بتنظيم حوار مع البرلمانيين وحوار مع العمليات التشاورية الإقليمية بهدف إشراك أوسع تمثيل ممكن من أصحاب المصلحة. كذلك دعمنا بعض الاجتماعات لأصحاب المصلحة ومنها الاجتماع حول تنفيذ الاتفاق من أجل النساء

المهاجرات والشباب والأطفال المهاجرين الذي نظمته اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى تنظيم الاجتماع اليوم، قمنا بفتح الباب لجميع أصحاب المصلحة لترشيح أنفسهم كمتحدثين وميسرين للجلسات خلال المؤتمر الإقليمي الذي يبدأ غداً.